بعض المقترحات البنيوية في معالجة
الاشتراك الدلاليّ: حلول أم مشاكل؟

د. صابر الحباشة

اختصاصي مناهج اللغة العربية بإدارة المناهج

وزارة التربية والتعليم – البحرين

نعرض في هذا البحث لإسهامات بعض مقترحات التيار البنيوي الفرنسيّ في معالجة قضية الاشتراك الدلالي (polysemy). ونقدّم في هذا الإطار تحاليل كلّ من روبير مارتان (Robert Martin) في كتابه "في سبيل منطق للمعنى" ولإسهام علم الدلالة البنيويّ لدى ألجرداس جوليان غريماس (Algirdas Julien Greimas) بالإضافة إلى معايير علم الدلالة المعجميّ التي وضّحتها فرانسواز لابال (Françoise Labelle) في تمييز الاشتراك الدلاليّ من غيره.

– أولا: التحليل السيميّ والمشترك:

يسمح التحليل السيميّ[1]، فضلا عن دراسة الحقول الأجناسية، بـ"دراسة المشترك بوصفه حذفا للسيمات أو زيادة لها"[2].

وفي كتاب مارتان (**Martin**) "في سبيل منطق للمعنى"[3] يشرح لنا المؤلف أنّ مختلف تعريفات وحدة المشترك الدلالي (**polysème**) ترتبط فيما بينها بعلاقات منطقية، تتمثل المفردة المعنية بالأمر فيها في اسم أو نعت أو فعل. ولن نهتمّ في هذا السياق سوى بالاسم.

وكي يضع مارتان هذه العلاقات موضع بداهة، فقد استعاد جهاز التحليل السيميّ الاصطلاحيّ بمفردات منطقية؛ إذ رمز للسيمم[4] بـ Σ وللسيمم الجامع[5] بـ **S** ولمختلف السيمات بـ: $s_1, s_2, s_3, \ldots, s_n$. وبالاصطلاح على ما يلي:

- رمز لـ"المعاني" اعتمادا على القوة $(\Sigma^1, \Sigma^2, \ldots)$؛
- ويُرمز للسيمم الجامع لـ Σ^1 بـ S^1، كما يُرمز للسيمم الجامع لـ Σ^2 بـ S^2...؛
- ويُرمز للسيمات المخصوصة، بعلامات، بحسب ظهورها في العبارات التعريفية؛ فتلك السيمات التي تنتمي إلى Σ^1 تحمل قوة[1]، والسيمات التي تنتمي إلى Σ^2 تحمل قوة[2].

وينقسم المشترك عند مارتان إلى قسمين:

1- مشترك وثيق: ويمكن التمثيل عليه بكلمة **شعاع**

شعاع1: خطّ، ينطلق، من مركز، ضوء

شعاع2: خطّ، يربط، مركز، دائرة، بنقطة مّا، من محيطها

إنّ تضافر زوال سيمات خاصة وزيادتها (أي تعويض السيمات) وتطابق السيمات الجامعة هما الصفتان المميزتان لهذا النوع [...] ونسمّي مثل هذه العلاقة [المشترك] الوثيق.

2- مشترك رخو: ويمكن التمثيل عليه بكلمة **مائدة**

مائدة1: أثاث، مسطّح، تُوضع عليه المأكولات

مائدة2: دائرة من الأرض، مسطّحة، صالحة للاستعمال الفلاحيّ

هذان المعنيان ليس لهما إلا اسم واحد خاصّ مشترك؛ أمّا سيماهما الجامعان فهما مختلفان، فثمة تعويض سيمات خاصّة. ونسمّي هذه العلاقة [مشتركا] رخوًا[6].

فالملاحظ أنّ التحليل السيميّ يمكن أن يكون أداة فعالة في تدقيق مواطن الاشتراك، خصوصا عبر توضيح عناصر الاختلاف والائتلاف بين العناصر المشتركة.

غير أنّ التحليل السيميّ لا يمكن أن نطمح من خلاله إلى تعليل وجود المشترك، فهو يكتفي بتوضيح العلاقات الموجودة ولا يتطرّق إلى الخلفيات الإبستيمولوجية التي تؤسس لنشأة الاشتراك. لذلك نلاحظ عدم تأمين التحليل السيميّ أيّ آفاق لدراسة المشترك، ما عدا توضيح العلاقات المعنوية بين العناصر المشتركة، مثلما أشرنا إلى ذلك، منذ حين.

ويشير بعض الباحثين[7] إلى أنّ ضربين من المشترك من بين الضروب الستة التي بيّنها مارتان، هي المعتبرة في هذا الباب، وهي التي يسميها مؤلِّف **في سبيل منطق للمعنى** "المشترك الحقيقيّ"، أي "هو المشترك الذي يمكن تعريفه، في هذه الحالة بكونه *تعدُّدا في المعنى*". وبهذا تكون حالات المشترك الحقيقية هي تلك التي يتمّ فيها تعويض سيمات مخصوصة، أي بعبارة أخرى يتم إزالة هذه السيمات وإضافتها[8].

هذا التحليل يتميز بإسهامه في توفير تفسير الروابط التي تجمع بين معان ودلالات استعمالية[9] (acception) مختلفة، في وحدة واحدة من المشترك. ولمّا كان التحليل السيميّ يستند في منطلقاته الإبستيمولوجية إلى المنطق الرياضيّ، فإنّ ذلك مدعاة لتحقيق تحليل دقيق. ولكن ثمّة اعتراضان يتوجّهان إلى هذا التحليل:

بدايةً، يندرج علم الدلالة البنيويّ في إطار آنيّ (synchronique)، والحال أنّ هذا يتعارض مع المصادرة على وجود إضافة / زيادة، أو إزالة / حذف، أو تعويض للسيمات، دون أخذ البُعد الزمانيّ (diachronique) للّسان بعين الاعتبار؟

ثمّ إننا نلاحظ أنّ الحدود دقيقة جدّا بين تعدّدية المعانى وتعدّدية الدلالات الاستعمالية، وتجعلنا هذه الوضعية نتساءل عن الحالات الشديدة الاشتراك. فقد قدّم مارتان، في كتابه، أمثلة ليست شديدة الاشتراك، والحال أنّ بعض الكلمات التي يمتدّ اشتراكها امتدادا، تمثل في الوقت ذاته، اشتراكا في المعنى واشتراكا في الدلالة الاستعمالية. فكيف – والحالة هذه – يمكن تصنيف هذه الوحدات القائمة على الاشتراك؟[10]

يبدو أنّ العناية بطبيعة أنواع المشترك، اعتمادا على منهج التحليل السيميّ، أمرٌ مُنفرٌ يخضع للمصادفة والاتفاق، بما أنه يرتبط بتعريفات دقيقة يوفرها المعجم – وهي تعريفات، قد تكون كثيرة جدّا، حسب الكلمات – ثمّ إنّ هذه التعريفات ليست متطابقة بين معجم وآخر.

أضف إلى أنّ هذا التحليل يبدو اختزاليّا، بخلاف النظرة التي تقدّمها لنا عن الوحدات المشتركة (polysèmes). وفي هذا الإطار يقول بعض الباحثين، ناقدا هذه المقاربة السيمية: "مثلما أنّ المعجم يُعدّ رُكاما من الكلمات، فإنّ الكلمة تُختزَلُ في ركام من السمات الدلالية (أو السيمات)"[11].

ويشير أحمد مختار عمر إلى ما لاقته نظرية كاتز وفودور من نقد من حيث "تمييزها – دون حاجة – بين المحدّد الدلاليّ والمميز"[12]. والمحدّد الدلاليّ هو عنصر يمكن أن يوجد في أماكن أخرى من المعجم لأنه عنصر عام يشترك بين عجمات تنتمي إلى حقول معجمي مختلفة. أمّا المميّز فهو عنصر خاصّ بمعنى معيّن، ويقع دائما في آخر السلسلة، ولا يوجد في أماكن أخرى من المعجم (إلا في حالة الترادف)[13]. ويذكر أحمد مختار عمر نقطة نقدية أخرى لنظرية كاتز وفودور تتمثل في عدم

الاحتكام إلى معيار واضح في تحديد المحدّدات الدلالية وفي طريقة ترتيبها. كما أنها نظرية لا تفرّق بين المشترك اللفظي والمشترك الدلاليّ.

- ثانيا: مقترحات علم الدلالة البنيوي في مقاربة المشترك

يقترح غريماس (Greimas) تحليلا سيميا يختلف عن تحليل بوتييه (Pottier) القائم على وضع "باقات من السيمات"، فهو يقترح تحليلا ينهض على *ذرات معنوية*. وإذا كان بوتييه يحلّل كلمة مقعد إلى سيمات: "له ظهر"، "له ذراعان"، "للجلوس" ... باعتبارها وحدات معنوية دنيا، فإنّ غريماس يحلل لفظة رأس. ويعتبر أول معنى يقدمه المعجم هو"الصورة الأساسية" للّفظة، وهو "جزء من الجسم ... يلتقي مع البدن بواسطة الرقبة ...". وينطلق غريماس من هذه النقطة من أجل أن يُجمِّعَ معاني الرأس المختلفة، في علاقات تضمين وتضمُّن. ويتحدث غريماس عن الفئة الدلالية، التي تلتقي فيها العناصر السيمية. ويقول متحدثا عن الرأس :"[...] يمكن أن نعتبر الرأس – حسب معجم ليتريه (Littré) إمّا مشتملا على الجلد والشعر، وإمّا مقتصرا على الجزء العظميّ [وهذه علاقة تضمّنية][...]. لكن كلمة رأس، بما هي دالّة على جزء من البدن، يمكن أن تُحيل أيضا على الكائن باعتباره كُلاّ مجموعًا، سواء ببعض الإضافات "المجازية"، للكائن الحيّ كما هو أو للكائن البشريّ [علاقة تضمينية]"[14].

من هذا المنطلق، يطرح غريماس فكرة *النواة الدلالية*، وهي عنده "الحدّ الدلالي الأدنى الدائم"، وهو القدر الأدنى الحاضر مهما كان استعمال اللفظم. ولذلك علينا أن نبحث عن سمات اللفظم الدائمة، في كلّ ورود له. ومع ذلك، ورغم هذا الثابت الدلاليّ، فثمة تنويعات في المعنى: "رفع رأسه"، "حسب نفسه رأسا"، "يتكوّن هذا القطيع من مئة رأس"، ... فهذه الاستعمالات المتنوعة تشهد بحصول "تغييرات من قبيل *آثار معنوية*" لكلمة رأس.

يقول غريماس: "إنّ تنويعات المعنى [الملاحظة] لا يمكن أن تأتيَ إلا من السياق؛ بعبارة أخرى، ينبغي أن يحتويَ السياق على متغيِّرات دلالية يمكنها أن تعتنيَ بتغييرات الآثار المعنوية التي يمكن أن نتبيَّنها"[15].

لقد اختار غريماس أن يطرح فكرة تحديد السيم السياقيّ دائما مع السيم القصير جدّا. بحيث يمكن أن تستدعيَ سياقاتٌ مختلفةٌ أثرا معنويّا واحدا. هذه السياقات يتمّ وضعها في "فئات مفهومية". من ذلك أنّ عبارات من قبيل "كسّر رأسه"، "ضرب رأسه على الحائط"، "رأس ميت" (استعمال عامّيّ بمعنى الجمجمة)، تُستعمَل في سياقات مختلفة، ولكنها تجتمع في فئة مفهومية واحدة، بما أنّ الأثر المعنويّ المدلول عليه فيها جميعا هو "الجزء العظميّ من الرأس". فالأثرُ المَعنويُّ المُعتبَرُ هو سيمٌ يُحدَّدُ بوصفه "توليفا من نواة سيمية N_s وسيمات مفهومية C_s"[16].

ولنأخذ تحليل غريماس لكلمة رأس. فقد وضع هذا اللسانيّ تصنيفا للاستعمالات ضمن "أقسام سيمية"، من أجل استخراج النواة السيمية:

أ) طرفية + علوية + عمودية:

رأس الشجرة

ب) طرفية + سفلية + أفقية + استمرارية

رأس قناة

ج) طرفية + سفلية + أفقية + انقطاعية

رأس الموكب

إنّ السيم "طرفية"، الحاضر في جميع الاستعمالات الواردة، تمّ استخراجه بيُسر. وقد برز سيم ثانٍ تكوينيّ للنواة السيمية عبر السيمات "علوية" و"سفلية".

وسيتمّ استخراج نواة ثانية انطلاقا من قائمة ثانية من الاستعمالات الواردة:

أ) كـُرويّة

رأس مُذنـَّب

ب) كـُرويّة + صلابة

* رأسه كاسح (* استعمال عامّيّ)

ج) كـُرويّة + صلابة + مُحتوٍ

وضع الأمر في رأسه (بمعنى قرّره ولم يبدّل رأيه فيه).

ويمكن أن نقارن ما أورده غريماس نقلا عن المعاجم الفرنسية، بما ورد في لسان العرب:

"وقوله في الحديث إنه صلى اللهَّ عليه وسلم كان يُصيب من الرأس وهو صائم، قال هذا كناية عن القُبلة"[17]. فهذا استعمال خاصّ لأنّه جاء في صيغة كنائية.

والملاحظ أنّه لا يوجد أيّ سيم مشترك بين التصنيف الأول وهذا التصنيف. ومع ذلك، فإننا نلاحظ أن سيم "الكروية" موجود في كلّ الاستعمالات الواردة، في القائمة الثانية. والحال أن ب) وج) يحيلان على الرأس بما هو "جزء من البدن"، إذن إلى "طرفية علوية وسفلية"، وأ) في المثال الذي احتفظنا به، تقابل ضمنيا بين "الانعطافة" – وهو اسم يُطلق على جملة الضوء والغبار لمُذنَّب مّا – أي هي طرفية علوية سابقة مع طرفية سفلية.

من الآن، يمكننا أن نستخرج نواة اللفظم رأس السيمية الطرفية + العلوية والأسبقية: فالرأس مهما كانت، تقع دائما في الطرف العلويّ لشيء مّا، وهذا أمر قارّ.

إنّ استخراج النواة السيمية للفظم مّا يسمح إذن بالنظر إلى الرابط الذي يصل مختلف آثار المعنى لهذا اللفظم. إنّ السيمات السياقية، التي تُجنّد تسميتها صُنافات[18] (أو وحدات تصنيفية دنيا) (classèmes) ستمكننّا هي الأخرى من تبيُّن أثر المعنى في الاستعمالات الواردة في خطاب مخصوص.

إنّ بعض اللفاظم يمكنها إذن أن تكون لها معان كثيرة سيقع تضبيطها في الخطاب، بفضل الصُنافات. لكن غريماس لم يدرس ههنا إلا العبارات المسكوكة المستخرجة من المعجم. ونلاحظ أنّ هذا التحليل غير ممكن إطلاقا خارج معرفة الواقع، وخارج أخذ هذا الواقع بعين الاعتبار. كيف يمكن – على سبيل المثال – المقابلة بين رأس المذنّب وذيله، إذا لم نكن نعرف ماذا يُشبه هذا الجسم السماويّ المقصود؟

- ثالثا: مفهوم التشاكل

التشاكل[19] مفهوم أثير عند غريماس، لدراسة المشترك: "كيف نفسِّرُ [...] كون مجموعة متراتبة من الدلالات تُنتج رسالة متشاكلة؟ فنحن متيقنون من أمر مّا: أن نبدأ تحليل الخطاب من الأعلى، أي انطلاقا من مفردة (lexie)[20]، مُعرَّفةً بوصفها وحدة معنوية، أو أن ننطلق من وحدات

تركيبية أوسع، انطلاقا من وحدات تكوينية دنيا، مشكلة وحدة الرسالة، المُتبيَّنة بشكل قاطع، بما هي كلٌّ دلاليّ، تطرح نفسها بشكل لا يمكن تفاديه"[21].

فالتشاكل هو تكرار سيم في النظام المركّبيّ. وصنافات هذه السيمات المترابطة فيما بينها ستكون في علاقة فيما بينها أيضا، ومن ثمة فهي تعطي وحدة للرسالة. ومع ذلك ثمة حالات تكون فيها الرسالة متعدّدة التشاكل، أي إنه يمكن أن تنتج في الوقت ذاته تشاكلات كثيرة.

ولنضرب مثال الفكاهة التي يُحدثها جنس أدبيّ هو النكتة، مثلما يقترح ذلك اللسانيّ:

هي سهرة راقية، فخمة، كان المدعوون فيها من عِلّيَة القوم. وفي لحظة مّا، ذهب ضيفان يستنشقان الهواء في الشرفة:

- قال أحدهما، بلهجة راضية، آه! سهرة جميلة أليس كذلك؟ عشاء فاخر ... وحمّامات مرتّبة، أليس كذلك؟

- قال الآخر هذا لا أعلم عنه شيئا.

- وكيف ذلك؟

- لأنني، لم أدخلها!

إنّ تنوّع السيمات هو الذي ولّد التشاكل المتعدّد. تشاكُل أوّل وُضع في الوقت ذاته مع إطار القصّة، إنه التقديم. وتشاكُل ثانٍ يظهر أثناء الحوار. يقول غريماس: "يرتبط التشاكلان فيما بينهما بلفظ رابط مشترك. في الحالات البسيطة (التورية، النكات، وغيرها.) فإنّ هوية المكوِّن ومجرّد مشابهته تكفي لربط التشاكُلين (ليس لنا أن نسأل ما إذا كان المكوِّن *حمامات* الذي يغطي السيممين المختلفين، يحتوي على صورة سيمية مشتركة أم لا)"[22].

إذن كيف نفهم "انفجار" انسجام الخطاب؟ كيف نفسر هذا التشاكل الثنائيّ؟ وأن نبحث عمّا إذا كان "المُكوِّنُ" المسؤول عن الإشعاع الدلاليّ يمتلك صورة دلالية مشتركة، يعني أن نضع طبيعة التشاكل الثنائيّ موضع بداهةٍ، وبعبارة أخرى، أن نبيِّن ما إذا كنا في حالة تشاكل ثنائيّ يعود إلى مشترك كلمةٍ أو إلى جناسٍ بين مفردتيْن مختلفتيْن.

عادةً، أثناء تحيين خطابيّ تتولّد باقة من السيمات. والحال أنّ النواة السيمية تبقى ثابتة، فقط بعض الصنافات يتمّ تحديثها حسب السياق؛ وتسري هذه القاعدة على كلّ الكلمات في خطاب مّا. ويكون انسجام الخطاب بذلك، ثمرة مستوى واحد من فهم المعنى لأنّ القرّاء سيختارون الصنافات نفسها.

إذا كان يمكن للسيمات أن تساعد على فهم المشترك وتناوله في اللسان، فإنّ مفهوم التشاكُل، يمكن أن يطرح – مع غيره – مسألة المشترك في الخطاب. ولكن هل هذا ممكن؟ هل يمكن الحديث عن "مشترك خطابيّ"؟ نجد في أطروحة أود ديمانج بايبه (**Aude Demange-Paillet**) إجابة عن هذا السؤال[23].

ولنلاحظ ههنا أنّه إذا كان مفهوم التشاكل يسمح بوضع ظاهرة تضبيط المعنى موضع بداهة، ومن ثمّ تحقيق انسجام الخطاب، فإنّ بعض الصعوبات تعترضنا. بداية، على غريماس المنخرط في إطار علم الدلالة البنيويّ ألاّ يهتمّ بما هو خارج لسانيّ في تحليله، والحال أنّ هناك مربط الفرس. والواقع أنه لا يكفي لتشتغل الفكاهة أن "نزرع الديكور" المناسب، لكنه يمكننا أن نعرف كيف "نختار" التشاكل "الصحيح" دون معرفة الواقع؟ كيف تشتغل هذه "النكتة" خارج أي معرفة خارج لسانية؟ إنّ مفهوم التشاكل، شديد الترابط مع هذا التحليل السيميّ يُقدَّمُ بوصفه مُحايثا.

ونرى بالتوازي أنّ مفهوم التشاكل، كما طرحه غريماس، في النهاية، واسع جدّا: "[...] إنّ المشاكل النظرية التي يطرحها مفهوم التشاكل، هي مشاكل التحيين وتضبيط المعنى واستخلاص المراجع والانسجام الخطابي والتأويل [...]"[24].

ومن هذا المنطلق، تتبيّن الحاجة إلى فهم أدقّ لمفهوم التشاكل خصوصا ولفوائد استغلاله في تحليل المشترك الدلاليّ، بشكل أخصّ. لا سيّما أنّ التحليل الدلاليّ البنيويّ يضحّي بالعلاقات غير النصية وغير اللغوية، عند مباشرته عمله، وهو ما يُحوِج الدارس إلى الخروج عن الحدود البنيوية الضيّقة، متى رغب في استثمار إمكانيات للتحليل أكثر انفتاحا.

إنّ التحليل التجزيئيّ أو السيميّ يسمح بوصف نظام المعجم الجدوليّ (الجريديّ)، ولكنه لا يُعنى بالطريقة التي يمكن أن تأتلف عبرها الكلمات لتكوين وحدات من درجة أعلى. ولعلّ سببا

مّا خفيّا (قد يكون نفسيا) يجعلنا ننصرف عن الاطمئنان إلى طريقة التمثيل التجزيئيّ في تحليل المعنى، على اعتبار ما يعتوِرنا من شعور بضرورة توافر طريقة في تمثيل المعنى أكثر ملاءمة ولا تكون مقيسة – بالضرورة – على التمثيل اللفظيّ للعناصر اللغوية الخالية من المعنى (الصواتم، اللفاظم،...).

ولا يجد متتبع التحليل السيميّ نفسه سوى بإزاء شجرة من المعاني والمعاني الفرعية التي تجتهد في بلوَرة تصوُّر مضبوط للمشترك، ولكن لا يعني ذلك الوصول دائما إلى تحقيق الغاية المرسومة.

- رابعا: علم الدلالة المعجميّ: معايير تحديد المشترك الدلاليّ

لعلّه من بين مباحث علم الدلالة المعجميّ المهمّة البحث في معايير لتمييز الاختلافات والتباينات بين المعاني. وفي هذا السياق نقف على مقترح جاءت به فرانسواز لابال (**Françoise Labelle**)[25] يتمثل في اعتماد أربعة معايير لتمييز المعاني:

* معايير تركيبية [**syntaxique**]
* معايير صرفية [**morphologique**]
* معيار الترادف [**synonymie**]
* المعيار التأثيلي [**étymologique**]

ويمكن اعتبار هذه المعايير أدوات لتحليل المشترك وتصنيف ضروبه:

1/ المعيار التركيبيّ: مردّ هذا المعيار إلى ما يتطلّبه ورود اللفظة من سياق تركيبيّ يفرز المعنى المحدد. هب الجملتين:

1- وجد الأعرابيّ دابّته الضالّة.

2- وجد الرجل على ابنه الفقيد.

إنّ **وجد** في الجملة الأولى بمعنى عثر على دابته، في حين أنّ **وجد** في الجملة الثانية بمعنى حزن لوفاة ابنه. والذي أسعفنا بهذا التمييز بين معنيي الفعلين، هو البنية التركيبية للفعل **وجد** في كل جملة. فالفعل **وجد** في الجملة الأولى تعدّى بنفسه، ولم يحتجّ إلى حرف جرّ يُعدّيه، أمّا فعل **وجد** في الجملة الثانية فاحتاج إلى حرف الجرّ (على) ليتعدّى به إلى مفعوله. فعلى هذا الأساس، يمكن اعتبار

أنّ البنية التركيبية تساهم في تحديد المعنى المناسب للكلمة الواردة ضمن المشترك. ويمكن أن نضرب مثالا آخر، على تدخّل السياق التركيبيّ، في تعيين دلالة الألفاظ، لفظ: **عزيز** بمعنى غالٍ، يقترن بشخص، بإنسان، أمّا **عزيز** بمعنى نادر فيتصل بشيء، أي بمادّة يقلّ وجودها، وربّما أُطلق أيضا على القِيَم تجوّزا. فعندما يرد النعت "عزيز" بعد اسم معرفة، فإنّه يدلّ على مكانة ذلك الشخص، نحو قولك:"أبي العزيز" وقد جاء في القرآن في نعت النبيّ الأكرم قوله تعالى: " لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عندتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم"[26] فقد جاء في بعض التفاسير أنّ "عزيز" بمعنى يشقّ عليه وقوعكم في العنَت. وفي قراءة بعض القرّاء أنّه يفتح الفاء في "أنفَسكم" فتكون من النفاسة، وعلى هذه القراءة يكون ثمة تجانسٌ بين معنى النفاسة ومعنى الفرادة[27].

ويمكن أن ننظر في تحليل المعنى المعجميّ، انطلاقا من الأمثلة التالية:

1- أطلقت المحكمة السجين.

2- أطلقت عقيرتها بالصياح.

3- أطلق على المحلّ اسم "الخيرات".

4- أطلق رصاصتين في الهواء.

5- أطلق رجليه للريح.

6- أطلق المعنى [أي لم يجعله مقيّدا].

7- أطلق الناقة من عقالها[28].

فهذه الجمل تشترك في كونها جميعا تحتوي على فعل (أطلق)، غير أنّ المعاني التي ورد عليها هذا الفعل كانت متعددة. ويمكن تحليل هذه المعاني باعتماد البنية التركيبية التي تتوفر عليها تلك الجمل. ففي الجملة (1) أطلق بمعنى سرّحه وأفرج عنه، وفي الجملة (2) أطلقت بمعنى رفعت صوتها وصاحت، وفي الجملة (3) أطلق بمعنى سمّى، وفي الجملة (4) أطلق بمعنى قدح الزناد واستعمل رصاصتين، وفي الجملة (5) أطلق بمعنى هرب وفرّ مسرعا، وفي الجملة (6) أطلق بمعنى جعل المعنى مفتوحا عامّا غير محصور بقيد، وفي الجملة (7) أطلق بمعنى ترك للناقة حرية التنقل. نلاحظ أنّ معاني هذه الاستعمالات تتقارب وتتباعد، فالجملة (1) والجملة (7) تلتقيان في تقارب

بين المعنيين، والفرق يتمثل في كون المفعول في (1) عاقل [+ بشريّ] في حين أنّه في (7) غير عاقل [- بشريّ]، فضلا عن حيثيات الإطلاق التي يقتضيها السياق، فالسجين الذي يطلق سراحه يستعيد حقوقا كان محروما منها أثناء قضائه فترة السجن... في حين أنّ الناقة المطلقة تستأنف حياة "طبيعية" بعد فترة قضتها "أليفة" بالقوة. أمّا الجملتان (2) و(5) فتشتركان في أنّ معنى أطلق في كلتيهما يتعلق بذات الشخص الفاعل، ففي (2) الفاعل [هي] ترفع صوتها، وكذلك في (5) الفاعل[هو] يهرب مسرعا، فالمفعول جزء من جسد الفاعل[الرِّجلان] في (5) أو متعلق من متعلقاته [العقيرة = الصوت] في (2). وأمّا الجملتان (3) و(6) فتشتركان في أنّ معنى أطلق يتعلق بمعمول مجرّد من جنس لفظيّ [التسمية] في الجملة (3) ومن جنس معنويّ [الدلالة] في الجملة (6). ويمكن أن نلحق الجملة (4) بالجملتين (1) و(7)، على اعتبار أنّ المفعول [الرصاصتين] قد فارق المخزن (الإهمال) إلى الفضاء (الاستعمال)، والفرق أنّ المفعول في (4) زيادة على كونه غير عاقل، ينتسب إلى فئة الأشياء [+الجماد].

ويمكن أن نمثّل البنية التركيبية للجمل الآنفة على النحو التالي:

ج(1): فعل [أطلق] + فاعل [المحكمة (+عاقل)]+ مفعول [السجين (+عاقل)]

ج(2): فعل [أطلق] + فاعل [هي(+عاقل)] + مفعول [عقيرتها (+جسد)] +حال [بالصياح (+حدث)]

ج(3): فعل [أطلق] + فاعل [هو (+عاقل)] + مفعول2 [على المحلّ (+جماد)] + مفعول1 [اسم "الخيرات" (+ مجرّد)]

ج(4): فعل [أطلق] + فاعل [هو (+عاقل)] + مفعول [رصاصتين (+جماد)] + مفعول فيه [في الهواء (+ظرف)]

ج(5): فعل [أطلق] + فاعل [هو (+عاقل] + مفعول [رجليه (+عضو)]+ مفعول فيه [للريح (+ظرف)]

ج(6): فعل [أطلق] + فاعل [هو (+عاقل)] + مفعول [المعنى (+مجرد)]

ج(7): فعل [أطلق]+ فاعل [هو (+عاقل)] + مفعول [الناقة (- عاقل)] + مفعول فيه [من عقالها (+جماد)]

ليس المقصود بهذه الشكلنة الخروج بقواعد بنيوية متينة، لمحاصرة المشترك تركيبيا، ولكنها محاولة لتمثيل هذه الظاهرة تركيبيا وعدم التوقف عند النظر إليها بوصفها مجرد ظاهرة معجمية محضة.

2/ المعيار الصرفيّ: اعتمادا على بنية الكلمة، نعتبر أنّ علاقة جناسية تنشأ بين كلمتين، عندما يكون الأصل الذي اشتقّت منه الكلمتان مختلفا. من ذلك كلمتا مقليّ1 ومقليّ2، في المثالين التاليين:

1- أكلتُ سمكا مقليّا.

2- لِمَ تركتني مقليًّا يا حبيبي.

ففي (1) نلاحظ أنّ مقليّا اسم مفعول مشتقّ من الفعل قَلَى يَقْلِي قَلْيًا. أمّا في (2) فإنّ مقليّا اسم مفعول مشتقّ من الفعل[29] قَلَى يَقْلِي قِلىً. فاختلاف الأصلين اللذين اشتُقّ منهما اسما المفعول المذكورين في (1) و(2) هو سبب اختلاف المعنى بينهما؛ فالمعنى في الحالة الأولى: طبخه في المقلاة، والمعنى في الحالة الثانية: هجره أو أبغضه[30]. مع الملاحظ أن لا شيء يمنع من أخذ (مقليّا) لا بالمعنى الحقيقيّ بل بالمعنى المجازيّ في (2)، وفي هذه الحالة، يصير الأصل الاشتقاقيّ لـ(مقليّا)، هو الأصل الأوّل.

3/ معيار الترادف

إذا أمكننا في سياق ما ولْيكن السياق (أ) أن نعوّض كلمةً بكلمة أخرى ترادفها، فلا يعني ذلك أنه بمقدورنا أن نفعل الشيء ذاته في السياق (ب) وهو سياق آخر. فعلينا أن نعتبر وجود فرق في المعنى.

- قطعت هند المروج / شقّت هند المروج.
- قطعت هند المرطبات / * شقّت هند المرطبات.
- قطعت هند المرطبات / قصّت هند المرطبات.
- قطعت هند المروج / * قصّت هند المروج.

فالسياق والاستعمال يفرض استعمال هذه الكلمة أو تلك رغم ما يوجد – في سياقات مغايرة – من إمكانية الترادف بين الكلمتين (قطع وشقّ) أو (قطع وقصّ) على سبيل المثال. فالزوجان الأوّلان (قطع وشقّ) يُعتبران مترادفيْن في سياق الحديث عن المروج ولكنهما غير مُعتبريْن مُترادفيْن في سياق الحديث عن المرطّبات. أمّا الزوجان الثانيان (قطع وقصّ) فيمكن اعتبارهما مترادفين في سياق الحديث عن المرطبات، ولكنهما ليسا كذلك في سياق الحديث عن المروج.

4/ المعيار التأثيليّ

مثال ذلك أن يكون لكلمتين أصلان اشتقاقيان مختلفان، يتجانسان في اللفظ ويختلفان في المعنى بسبب اختلاف الأصل الاشتقاقيّ. نحو "الكَفْر" وهو القَرْية وأصلها كلمة سُرْيانية – كما في لسان العرب – ومنه قيل كَفْرُ عاقِبٍ وكَفْرُبَيًّا وإنما هي قرى نسبت إلى رجال وجمعه كُفُور[31]. و"الكَفْرُ" أيضا هو القَبْرُ ومنه قيل: اللهمّ اغفر لأَهل الكُفُور قال ابن الأَعرابي: [يقال] اكْتَفَر فلانٌ أَي لزم الكُفُورَ وفي الحديث لا تسكُنِ الكُفُورَ فإنَّ ساكنَ الكُفور كساكن القُبور[32]. وقول العرب كَفْرٌ على كَفْرٍ أَي بعض على بعض[33]. فاختلاف أصل كلمة (كَفْر) جعل معنييها يختلفان بين القرية والقبر، وإن ورد تعليل لربط العلاقة بين هذين المعنيين قوامه تشبيه بُعد الكفور [القرى] عن الأمصار [المدن] بكونها كالقبور. ونحدس بأنّ كفر وقبر متماثلتان لأنّ حرفي الكاف والقاف كالمتعاوضين وكذلك الفاء والباء، فضلا عن اشتراك اللغتين السريانية والعربية في الانتماء إلى أصل لغويّ واحد هي عائلة اللغات السامية، والتشابه الصوتيّ بين (كَفْر) و(قَبْر) كفيل بتغليب هذا الاشتراك.

وترى لابال أنّ المعيار التأثيليّ غير كاف وحده للتمييز بين التماثل القائم على الاشتراك اللفظيّ والتماثل القائم على الاشتراك الدلاليّ. فالشرط المذكور – المتعلق باختلاف الأصل الاشتقاقيّ – غير حاسم في بعض الأمثلة. فعندما يكون التطوّر الدلاليّ عظيما، فإنّ ذلك يؤدّي إلى تحوّل شكل قائم على الاشتراك الدلالي إلى أشكال من الاشتراك اللفظي، وذلك عندما تنقطع الروابط الدلالية بين المعنيين، فيتحوّل المشترك الدلاليّ إلى مشترك لفظيّ. فدراسة تاريخ الكلمات تُوقفنا على مثل هذا التطور الدلاليّ الذي يكتنفه خروج عن الانتماء إلى هذه الظاهرة الدلالية أو تلك.

فالفعل زَفَرَ يَزْفِرُ زَفْراً وزَفِيراً يعني "أخرج نَفَسَه بعد مَدّه"[34] وله معنى ثان وهو" زَفَرَ يَزْفِرُ إذا اسْتَقَى فحمل"[35]، فإذا لم نتبيّن علاقة مّا بين المعنيين أمكن اعتماد رأي لابال في تحويل العلاقة بين الكلمتين من الاشتراك الدلالي إلى الاشتراك اللفظيّ.

والملاحظ أنّ هذه المعايير الأربعة وإن كانت مفيدة في تحسُّس ظاهرة المشترك إلاّ أنّها غير كافية في مقاربة المسألة، فهي تُهمل البُعد السياقيّ. وبذلك نلاحظ تنافُر البُعدَيْن المُعجميّ والتداوليّ في مقاربات الاشتراك الدلاليّ، غير العرفانيّة. فهل سنشهد في المناويل العرفانية تضامُنًا بين البُعدين المُعجميّ والتداوليّ؟

مراجع البحث و إحالاته

1 نَحَوْنا نَحْوَ الطيب البكوش وصالح الماجري في تعريب (sème) بـ"سيْم" وتُجمع على "سيْمات"، انظر: روبير مارتان، في سبيل منطق للمعنى، ترجمة وتقديم الطيب البكوش وصالح الماجري، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2006، ص400. ويترجمها بعضهم بـ"أصغر وحدة معنوية" و"مُعيِّنى" و"مُعيِّنة"، انظر: أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة منذر عياشي، جامعة البحرين، 2003، ص1131 [مسرد المصطلحات].

2 Nyckees V., 1998, La sémantique, Paris, Belin, p.212.

3 Martin R., 1983/1992, Pour une logique du sens, Paris, Presses universitaires de France.

4 السيمم: (sémème)، وقد عرّبه منذر عياشي بـ"مدلول" و"وحدة دلالية مجرّدة". انظر: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، مرجع مذكور، ص1131.

5 السيْمم الجامع: (Archisémème) انظر: روبير مارتان، في سبيل منطق للمعنى، ترجمة الطيب البكوش وصالح الماجري، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2006، ص400.

6 روبير مارتان، في سبيل منطق للمعنى، ترجمة الطيب البكوش وصالح الماجري، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2006، ص-ص99-100.[بتصرّف] ونذكّر هنا بأنّ ما ندعوه مشتركًا دلاليا (polysémie)، يترجمه البكوش والماجري بـالتدالّ، ونحوهما يفعل عبد القادر المهيري، انظر روبير مارتان، مدخل لفهم اللسانيات، ترجمة د. عبد القادر المهيري، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2007، ص204- 205.

7 Aude Demange-Paillet, 2005, De la polysémie, ambivalence, dialogisme et polysémie discursive, doctorat de l'université Paul-Valery – Montpelier III, Sciences du langage, p61.

8 Ibid.

9 كلمة (acception) يعرّبها البكوش والماجري بـ"فهامة" وجمعها فهامات. انظر ترجمتهما كتاب مارتان، في سبيل منطق للمعنى، (مرجع مذكور)، ص404. وقد اعتمدنا هذا المقترح في أكثر من موضع من هذا العمل.

10 Ibid.
11 Rémi-Giraud, 2000: 179, cité par Demange-Paillet, 2005: 62.
12 أحمد مختار عمر، علم الدلالة، القاهرة، عالم الكتب، 1988، ط2، ص120.

13 المرجع نفسه، ص116. (بتصرف طفيف)

14 هذا الكلام نورده لغريماس نقلا عن دومنج باييه:

Demange-Paillet, 2005, De la polysémie, ambivalence, dialogisme et polysémie discursive, p. 63.
15 Ibid.
16 Ibid.

17 ابن منظور، لسان العرب، مادة (ر / ء / س).

18 يُعرّبها منذر عياشي بـ"صنف الوحدة المعنوية الصغرى" و"صنف المعينى"، وهو اقتراح نراه غير دقيق لالتباسه، وغير عمليّ لطوله. انظر أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة منذر عياشي، جامعة البحرين، 2003، ص1095 [مسرد المصطلحات].

19 (Isotopie) يترجمها محمد مفتاح بالتشاكُل، انظر "مجهول البيان" الدار البيضاء، دار توبقال للنشر،ط1، 1990، ص23. أمّا منذر عياشي فيعرّبها بـ"تكرار" و"معاودة الفئات الدلالية"، المرجع السابق، ص1113.

20 يُعرّبها منذر عياشي بـ "لفظة" و"كلمة". المرجع السابق، ص1114.

21 غريماس نقلا عن دومنج باييه:

Demange-Paillet, 2005, De la polysémie, ambivalence, dialogisme et polysémie discursive, p. 65.
22 Ibid, p.66.

23 سنتولى عرضها أدناه.

24 Détrie, C. Siblot, P., Verine, B., 2001, Termes et concepts pour l'analyse du discours, une approche praxématique, Paris: Honoré Champion, p.166.
25 Labelle, Françoise, 2004, La sémantique lexicale. Web site:
(http://wwwens.uqac.ca/~flabelle/semantique/semlex/semlex.htm)

26 سورة التوبة، الآية 128.

27 وقد وردت أحاديث ساقها ابن كثير والقرطبيّ في تفسيريهما(تمثيلا) تبرز طهارة محتد النبيّ وشرفه، نحو قوله صلى الله عليه وسلّم:"خرجتُ من نكاح و لم أخرج من سفاح" ويذهب بعض الرواة إلى أن نسبَ الرسول طاهرٌ إلى أبي البشر آدم. انظر:

- ابن كثير (الحافظ عماد الدين)، 1984، تفسير ابن كثير، بيروت، دار الأندلس، ط6.
- القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد)، 1985، الجامع لأحكام القرآن، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

28 هذا المثال من لسان العرب لابن منظور، مادة (ط / ل / ق).

29 قد يوهم هذا القول بانتمائنا إلى المدرسة الكوفيّة في النحو باعتبارها تقول بأنّ أصل الاشتقاق هو الفعل، في حين أنّ المدرسة البصرية ترى أنّ المصدر هو أصل الاشتقاق، ولكن، اعتمدنا الرأي الكوفيّ، في هذا السياق، لا انتصارا للمدرسة الكوفية بل بوصْفِ قولِها افتراضَ عملٍ صالحًا.

30 أهملنا عن قصد التعرض إلى اختلافات رواية الفعل ووجوه تصريفه: قَلِيَ يَقْلَى – قَلَى يَقْلِي – قَلاَ يَقْلُو... وهي موجودة في المعاجم، فلْتنظر في مظانّها. كما أهملنا معاني أخرى لقلى: تَبِعَ، ولِقلا: الإبلَ ساقها سوقًا شديدا. انظر ابن منظور، لسان العرب، (ق ل و).

31 جاء في لسان العرب لابن منظور: " وفي حديث أَبي هريرة رضي الله عنه أَنه قال لَتُخرِجَنَّكم الرومُ منها كَفْراً كَفْراً إِلى سُنْبُكٍ من الأَرض قيل وما ذلك السُّنْبُكُ ؟ قال حِسْمَى جُذام أَي من قرى الشام قال أَبو عبيد قوله كفراً كفراً يعني قرية قرية وأَكثر من يتكلم بهذا أَهل الشام يسمون القرية الكفر. وروي عن مُعَاوية أَنه قال أَهل الكُفُورِ هم أَهل القُبُور قال الأَزهري يعني بالكفور القُرَى النائيةَ عن الأَمصار ومُجْتَمَعِ اهل العلم فالجهل عليهم أَغلب وهم إِلى البِدَع والأَهواء المُضِلَّة أَسرعُ يقول إِنهم بمنزلة الموتى لا يشاهدون الأَمصارَ والجُمَعَ والجماعاتِ وما أَشبهها." دار صادر، ج5، ص144.

32 وأورد ابن منظور في لسان العرب أيضا: " قال الحَرْبِيّ الكُفور ما بَعُدَ من الأَرض عن الناس فلا يمرّ به أَحد وأَهل الكفور عند أَهل المدن كالأَموات عند الأَحياء فكأَنهم في القبور وفي الحديث عُرِضَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو مفتوح على أُمَّته من بعده كَفْراً كَفْراً فَسُرَّ بذلك أَي قرية قرية".

33 ابن منظور، المرجع نفسه.

34 ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص 324

35 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.